



بيروت في ٢٠٢٠/١٠/١٢

القرارات غير المدروسة تؤدي إلى عودة التوقف عن التسليم

عطفًا على قرار وسيط مصرف لبنان رقم ١٣٢٨٣ تاريخ ٢٠٢٠/١٠/٩ والذي يتضمن تعديل القرار الاساسي رقم ٦١١٦ والذي ينص على "تسديد النسبة المطلوب تغطيتها الى المصرف المعني بالليرة اللبنانية على اساس سعر الصرف المحدد لتعاملات مصرف لبنان مع المصارف (١٥٠,٥٠٠ ليرة لبنانية للدولار الاميريكي) على ان يقوم المصرف بأبداعها، اوراقا نقدية في مصرف لبنان بغية تأمين العملات الاجنبية لعملية الاستيراد".

ان هذا القرار المفاجيء وغير المدروس لجهة تداعياته على القطاع الصحي ككل مرفوض من قبل الشركات المنتسبة للنقابة جملة وتفصيلا" للأسباب التالية :

١- بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/١ اعلنت النقابة التوقف عن تسليم المستلزمات والمعدات الطبية حتى تحقيق مطالبها المحقة لجهة التحاويل للشركات الموردة،

٢- بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٥ وعلى اثر الاتصالات التي تمت من قبل المعنيين في لجنة الصحة النيابية ووزارة الصحة والتي كانت ايجابية لاقصى الحدود، اصدرت النقابة بيانا" بتعليق قرار عدم التسليم،

٣- بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٩ توصلت النقابة إلى حلول ووضع خطة عمل مع مدير القطع السيد نعمان ندور وكان الاجتماع إيجابياً حتى أصدر المصرف المركزي القرار المذكور اعلاه،

٤- ان الشركات المستوردة للمستلزمات الطبية قد اودعت، ومنذ اشهر خلت، في المصارف مبالغ بالليرة اللبنانية تقدر بالمليارات وذلك لاجراء التحاويل المتوجبة عليها للشركات الموردة ارتكازا" على سياسة الدعم التي اقرت من قبل مصرف لبنان على اساس ١٥/٨٥ والتي نفذت بشكل جزئي لغاية تاريخه.

٥ - ان المصارف اعلمت عملائها المستوردين للمستلزمات الطبية ارتكازا" على التعميم المذكور بانه يجب عليهم تأمين مبالغ نقدية جديدة بالليرة اللبنانية بقيمة ٨٥% بغية تأمين مقابلها العملات الاجنبية من مصرف لبنان وكان المبالغ المودعة سابقا" لهذه الغاية لم تعد ذي صفة وتصنف بخانة الايداعات العادية.

٦- ان المستشفيات والتي تمثل جزء من عملاء الشركات والجزء الاخر يتمثل بالجهات الضامنة ليس بإمكانهم تسديد مستحققاتهم نقدا" للشركات والتي تقدر بمليارات الليرات اللبنانية سيما وان المصارف لا تسمح للشركات المستوردة و عملائهم بسحب مبالغ نقدية بالليرة اللبنانية تفوق ال ٣٠ مليون شهريا".

وعليه فان النقابة سوف تجد نفسها مضطرة قسرا" على إلغاء قرار التعليق والاستمرار بالتوقف مجددا" عن تسليم المستلزمات والمعدات الطبية اذا لم تنفذ الوعود التي تلقتها من المعنيين لجهة اتمام التحاويل العالقة في المصارف والغاء قرار وسيط مصرف لبنان المذكور اعلاه وذلك للمحافظة على ديمومة الشركات وتجنب افلاسهم وابقاء القطاع الصحي بعيدا" من الانهيار الكلي.